

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

مؤقت

الجلسة ٣٧٦٧

الأربعاء، ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد مونتيرو	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدة ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد أبو المجد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1997/304)

97-85393
9685393

افتتحت الجلسة الساعة ٣٠/١١

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (S/1997/304)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأنغولا وأوروغواي والبرازيل وبيرو وجنوب أفريقيا وزمبابوي وقطر والكاميرون وليسوتو وملاوي وموزامبيق وهولندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد فان دونم "مبندا" (أنغولا) مقعدا حول طاولة المجلس. وشغل السيد عواد (الأرجنتين)، والسيد بنيتيز ساينس (أوروغواي)، والسيد أموريم (البرازيل) والسيد غيين (بيرو)، والسيد جيفي (جنوب أفريقيا)، والسيد مابورانغا (زمبابوي)، والسيد آل خليفة (قطر)، والسيد مباي (الكاميرون)، والسيد مانغويلا (ليسوتو)، والسيد تشيمومبا (ملاوي)، والسيد دوس سانتوس (موزامبيق)، والسيد بيغمان (هولندا) المقاعد التي خصصت لهم إلى جانب غرفة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول الأعمال. ويجتمع المجلس اليوم على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوارد في الوثيقة S/1997/304. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/316 التي تحوي نص مشروع قرار تم إعداده أثناء مشاورات المجلس السابقة.

المتحدث الأول هو ممثل أنغولا، وأدعوه لأخذ الكلمة.

السيد فان دونم "مبندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدا بتهنئتكم، سيادة الرئيس، بالنيابة عن حكومة أنغولا، على تبوئكم رياسة مجلس الأمن. ونحن مطمئنون لتوليكم توجيه أعمال هذا المجلس لما لكم من مهارة دبلوماسية. ويسرني أيضا أن أهنئ رئيس المجلس عن الشهر السابق، سعادة السفير زبجنيو ولوسوفيتش على ما قام به من عمل ممتاز.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للجهد الذي يبذله الأمين العام، السيد كوفي عنان، من أجل السلام في أنغولا، فقد كانت زيارته الأخيرة دليلا على التزامه بإيجاد تسوية سريعة للصراع في أنغولا، وقد أسهمت فعلا في الإسراع بعملية السلام.

كما ننوه بجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي، والدول المراقبة الثلاث لعملية السلام في أنغولا، وهي البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

لقد شهد المجتمع الدولي قبل أيام قليلة نقطة تحول هامة في تاريخ أنغولا، ألا وهي تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، وعودة أعضاء البرلمان من الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) أخيرا إلى البرلمان، مما مكن للمرة الأولى من بدء تشغيل المؤسسات الديمقراطية بشكل طبيعي بعد الانتخابات العامة في عام ١٩٩٢.

ونيابة عن شعب وحكومة أنغولا أود أن أعرب عن شكرنا من جديد لحضور رؤساء دول وحكومات البرتغال، وجنوب أفريقيا، والرأس الأخضر، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا - بيساو، والكونغو، ومالي، وملاوي، وناميبيا، ونائب رئيس جمهورية غانا، ورئيس وزراء موزامبيق والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ وتعاضدهم معنا؛ وكذلك لممثلي الاتحاد الأوروبي وسائر الحكومات الذين حضروا حفل تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية.

ويمكن قياس هذين الحدثين من زاويتين، الأولى باعتبارهما مؤشرا على الاستقرار السياسي في بلدنا، والثانية بأن نرى أبناء أنغولا الذين حارب بعضهم بعضا في الماضي بالسلاح بسبب خلافاتهم السياسية، وقد وجدوا أنفسهم الآن في جبهة واحدة، يحاربون من أجل المصالح العليا لبلدهم وللشعب الأنغولي بأسره.

ونحن ندرك أن تنصيب الحكومة والبرلمان يتم في وقت لا تزال أمامنا فيه مهام صعبة تنتظر الإنجاز، ولكن، كما قال رئيس الوزراء الدكتور فرانكا فان - دونم "إننا أردنا أن نضع مزيدا من الثقة في عملية السلام بقيامنا بهذه الخطوة". لقد تم بذلك وضع الأساس الذي نبني عليه لتحقيق هدفنا الأساسي، ألا وهو إقامة حكم القانون بشكل حقيقي، ينعم فيه جميع المواطنين باحترام حقوقهم الفردية والجماعية وحمايتها في ظل القانون، وتجد فيه الخلافات السياسية ومختلف الأحزاب منبرا مناسبا في البرلمان للمناقشة والاستعراض.

إن البداية الفعلية لولاية الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد، وهي حدث هلل له شعبنا والقوى السياسية الوطنية والمجتمع الدولي، ما هي إلا خطوة من سلسلة خطوات تم الاتفاق عليها في إطار عملية السلام في أنغولا، وهو ما يجعلنا نؤكد أن الحرب أصبحت شيئا من الماضي، وأن السلام والاستقرار هما واقع اليوم.

إن الطريق التي سرنا عليها نحو هذا الهدف كانت طويلة وشاقة، وتطلبت منا قدرا هائلا من تكريس الجهد والتضحيات وروحا عالية من المرونة. وكان ثمرة ذلك الجهد ما نعمت به أنغولا من سلام نسبي على مدى ثلاث سنوات تقريبا، وهو أثمن ما يتمتع به شعب أنغولا بعد عقدين كاملين من العنف والخراب.

ومن المهم أن نؤكد، مع ذلك، على أن تنصيب الحكومة الجديدة وإقامة البرلمان الجديد لا يعني أن عملية السلام قد حققت أهدافها بالكامل، كما أن ذلك لا يعني بالتأكيد أنها وصلت إلى نهايتها.

لا يزال الطريق طويلا أمام تحقيق سلام فعلي واستقرار في جميع أرجاء البلاد. وأمامنا أولويات تتمثل في بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلاد، مما يضمن حرية تحرك الناس والبضائع؛ وكذلك عودة اللاجئين والمشردين إلى أرضهم وبيوتهم، وعودة النشاط الاجتماعي والاقتصادي الطبيعي في تلك المناطق.

كما أن إكمال تكوين القوات المسلحة الأنغولية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحاربين السابقين هما من القضايا الأساسية التي علينا أن نعمل على حلها في المرحلة الراهنة. ونحن على ثقة من تنفيذ هذه الاتفاقات وغيرها من أحكام بروتوكول لوساكا في المستقبل القريب.

تدخل أنغولا الآن حقبة جديدة من تاريخها ستضع نهاية لما يقرب من ثلاثة عقود من الحرب التي خربت البلد. وإن العبء الذي سببته الحرب ثقيل للغاية، وبالنظر إلى الحالة الاقتصادية والمالية الراهنة، لن تتمكن الحكومة الأنغولية وحدها من مقاومة آثارها السلبية. ولهذا نناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه القيم.

وفي هذا السياق، تذكر الحكومة الأنغولية بأن الأوان قد آن للتعجيل بتنفيذ برنامج تأهيل المجتمعات المحلية والمصالحة الوطنية المعتمد خلال مؤتمر الطاولة المستديرة المعقود في بروكسل حيث تبرع المجتمع الدولي بما يقرب من بليون دولار أمريكي لهذا البرنامج.

وعلى نفس المنوال، نود أن نشكر الأمين العام لإصداره النداء الموحد المشترك بين الوكالات للتبرع بمبلغ ٢٢٨,٤ مليون دولار أمريكي، والذي يستهدف سد أهم الاحتياجات الإنسانية للسكان الأنغوليين.

ويتضمن مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم متطلبات هامة لإكمال عملية السلام الأنغولية. والتوصيات الواردة في الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام (S/1997/304)، فيما يتصل بالانسحاب المرحلي والتدريجي لقوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بالإضافة إلى التوصيات الواردة في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار، تعطي الدليل على الإخلاص والمسؤولية اللذين تسير بهما عملية السلام الأنغولية. وتبين اليقظة هناك الحالة على الطبيعة، مما يدفعنا إلى التقدم خطوة خطوة صوب توطيد عملية السلام التي أسهمت فيها الأمم المتحدة برمتها ومجلس الأمن بصفة خاصة من أجل السلام في الجنوب الأفريقي وفي العالم.

إن مستقبل أنغولا في أيدي الأنغوليين الآن، ونعتقد أننا سنتمكن من إثبات أن جميع البيانات التي ألقيت في ٩ و ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لم تكن عبارات جوفاء. وإن الشجاعة والإصرار وروح التضحية التي واجهنا بها الخلافات في الماضي ستمكننا الآن من التحرك قدما صوب أنغولا الجديدة التي ستجني ثمار السلم والرخاء لجميع الأنغوليين.

وما سأقوله الآن يكتسي نفس القدر من الأهمية. لقد خاضت أنغولا، التي تقع في الجنوب الأفريقي، حربا دموية ضد جنوب أفريقيا لعدة سنوات بعد حرب الاستقلال ضد الاستعمار. وبعد الفصل العنصري، دخلت أنغولا في حربها الأهلية، وتمر أنغولا اليوم بالفعل بتجربة الاتجاه نحو السلام. وهذه التجربة بالغة الأهمية لأن أنغولا تستطيع الآن أن تنضم إلى سائر الجنوب الأفريقي في مناخ من السلم والاستقرار والتنمية.

ونود أن نشكر، في هذا المضمار، جميع الحكومات والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية على سخائها إزاء السكان المتضررين بالحرب، وأن نشيد بأولئك الذين ضحوا بأرواحهم في خدمة السلام في أنغولا.

وأخيرا، نود أن نؤكد على أنه أصبح من غير المناسب استخدام عبارات، في هذا المجلس، مثل "كلا الطرفين" أو "كلا الجانبين"، كما كنا نفعل من قبل، فقد أقسمت اليمين اليوم حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. والفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن، التي تبين هذه الفكرة، يجب توضيحها، مع تحديد أسماء أولئك الذين يجب أن يوجه إليهم اللوم، وعدم تركها كما هي بصيغتها التي تثير البلبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشعر الاتحاد الروسي بسعادة عميقة لأن أنغولا تتحرك خطوة خطوة صوب مرحلة سلمية جديدة في حياتها الوطنية. لقد قدم المجتمع الدولي ولا يزال يقدم إسهاما ماليا وماديا وسياسيا كبيرا لتعزيز المصالحة الوطنية في ذلك البلد.

قبل أسبوعين فحسب بدا أن عملية السلام تواجه مصاعب جديدة، وأنها تعثرت مرة أخرى. غير أن الموقف الثابت الذي اتخذه المجتمع الدولي، وقرارات مجلس الأمن، وزيارة الأمين العام للأمم المتحدة لأنغولا، والعمل المكثف الذي اضطلع به ممثله الخاص، مكنت من تحريك الأمور مرة أخرى.

وبعد تردد طويل ومماطلة لا مبرر لها إطلاقا، فعلت يونيتا ما هو متوقع منها بموجب بروتوكول لوساكا. ونتيجة لذلك، وقعت تغييرات هامة وإيجابية. وتم حل مسألة مركز السيد سافمبي، وأقسم نواب عن يونيتا اليمين في الجمعية الوطنية، والأهم من ذلك أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية شكلت. ومن ثم توفرت قاعدة سياسية جديدة للحوار بين الحكومة ويونيتا، وارتقت عملية السلام إلى مستوى جديد. ونتعشم أن يساعد هذا الأطراف في أنغولا على النأي عن كل مظاهر الريبة السابقة وإحراز مزيد من التقدم صوب السلام الدائم في ذلك البلد.

وفي نفس الوقت لا يمكننا إلا أن نشعر بالانشغال إزاء الحالة المتصلة باستكمال تنفيذ الجوانب السياسية والجوانب العسكرية بصفة خاصة من بروتوكول لوساكا. ورغم أنه حدث بعض التحرك، فإن إدماج عناصر مختارة من القوات في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية، يسير ببطء شديد وحالات هروب جنود يونيتا السابقين تعد بالمئات، وتفكيك نقاط التفتيش يسير ببطء.

وإن الفشل في حل المسائل العسكرية قد يكون في المستقبل مصدر مصاعب وقلاقل جديدة. ولهذا السبب بصفة خاصة نولي أهمية خاصة للنداء الوارد في مشروع القرار المعروض على المجلس للوفاء بالجوانب المتبقية من عملية السلام بدقة وفي الوقت المحدد. ونعتقد أن تعزيز تنفيذها سيظل أهم جزء في ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وبعد معالجة المسائل العسكرية والسياسية، وبعد انسحاب المفارز العسكرية لبعثة التحقق، سيتسنى عندئذ اتخاذ التدابير الانتقالية لضمان وجود إضافي للأمم المتحدة في أنغولا بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ونود أن نشيد بشعب أنغولا على صبره وجلده وعلى تصميمه على تحقيق السلم والوئام في أرضه. ونقدر أن

المساعدة الدولية ستكون مطلوبة لتوطيد عملية المصالحة الوطنية. وبصفة عامة، يمكننا أن نؤيد مقترحات الأمين العام في هذا الصدد، وسنكون مستعدين، في إطار اختصاصات مجلس الأمن، للنظر في أية توصيات محددة قد يعرضها بعد ذلك.

إن الاتحاد الروسي، باعتباره أحد البلدان المراقبة الثلاثة التي ترصد تنفيذ بروتوكول لوساكا، سيواصل جهوده، سواء على الصعيد المتعدد الأطراف أو الثنائي، مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق النجاح لعملية المصالحة الوطنية، واستعادة الاستقرار في أنغولا.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني أن يعبر عن ترحيبه الحار بسفير أنغولا والأعضاء الآخرين في البعثة الدائمة لأنغولا.

إن الحكومة الأنغولية للوحدة والمصالحة الوطنية، وهي الحكومة التي تاق الشعب الأنغولي والمجتمع الدولي إلى رؤيتها، قد نصبت في نهاية المطاف. وهذا معلم هام آخر في عملية السلام الأنغولية. والصين مسرورة تماما بهذا التطور، وتود أن تقدم أحر تهانئها إلى الشعب الأنغولي وإلى كلا الطرفين في أنغولا. ونحن نقدر ما أظهره الطرفان المعنيان من إخلاص سياسي وموقف ايجابي من إحلال السلام في أنغولا وفقا للإرادة الشعبية، ونرحب به.

وإن الصين ذكرت في مناسبات عديدة أن تسوية مسألة أنغولا تقع في نهاية المطاف على عاتق الشعب الأنغولي نفسه. ونحن نشعر بالارتياح إزاء أن الطرفين في أنغولا توصلا من خلال الجهود التي بذلاها إلى تحقيق هدف رئيسي آخر وضعه بروتوكول لوساكا. ويحدونا الأمل في أن يواصل الطرفان إنجاز مهام أخرى في عملية السلام حتى يتمكن الشعب الأنغولي مرة أخرى من التمتع بالسلام والهدوء، ويتمكن البلد من الانطلاق على طريق الإنعاش والتنمية في تاريخ مبكر.

وتعتقد الصين اعتقادا ثابتا بأن على المجتمع الدولي مسؤولية تعزيز عملية السلام الأنغولية والمساعدة على إحلال السلام في أنغولا. وفي هذا المنعطف النهائي الخطير لعملية السلام، لا يزال من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مزيدا من الدعم. والوفد الصيني، ارتكازا على هذا الاعتبار، يؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وسيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وفي الوقت نفسه، نؤيد إجراء تعديلات أخرى على بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا في ضوء التطور التدريجي للحالة في أنغولا، ونأمل صادقين في أن يواصل الطرفان في أنغولا التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في أنغولا بغية أن ينفذ بروتوكول لوساكا تنفيذا كاملا بغرض إحلال السلام في أنغولا.

لقد جرى في نهاية المطاف تقديم أنغولا التي تمت المصالحة فيها إلى العالم بعد ٣٠ شهرا من التوقيع على بروتوكول لوساكا. وهذا البلد هو مثال آخر للبلدان الأفريقية، عقب سيراليون وليبريا، يحل صراعاته بنجاح ويحقق المصالحة الوطنية من خلال المفاوضات السياسية. ونشعر حقا بالسرور بأن أصبح الجنوب الأفريقي بأسره أرض سلام ووئام، وبأن بؤر التوتر قد أزيلت من القارة الأفريقية الواحدة تلو الأخرى، وبأن المزيد من البلدان الأفريقية يتجه صوب إحلال السلام والتنمية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم تهانئنا الحارة إلى الشعب الأفريقي والإشادة به أيما إشادة.

إن صفحة جديدة فتحت الآن في تاريخ أنغولا، وبدأت حقبة جديدة من الإنعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار الوطني. فبعد عدة سنوات من الحرب، يتعين على أنغولا أن تضطلع بمهام هائلة في جميع الميادين. وتواجه الحكومة الأنغولية للوحدة والمصالحة الوطنية مهمة مزدوجة تتمثل في تعزيز السلام وإعادة إنعاش الاقتصاد. إن الطريق طويلة والمهمة شاقة. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يساعد أنغولا بأي طريقة ممكنة من أجل تحقيق الإنعاش والتنمية بصورة عاجلة. وهذا أيضا هو الضمان الأساسي لإحلال سلام دائم في أنغولا. والحكومة الصينية والشعب الصيني على استعداد للإسهام في تحقيق هذا الغرض.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حكومة اليابان ترحب ترحيبا صادقا بتنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا. إن إنشاء حكومة وحدة ومصالحة وطنية، إذ يشير إلى اعتماد ديمقراطية متعددة الأحزاب يدل على أن أنغولا ماضية في عملية

إضفاء الطابع الديمقراطي التي نشهدها في العديد من أنحاء أفريقيا، وذلك الإنجاز نرحب به أيما ترحيب.

ويؤمل أن يقدر الطرفان المعنيان على النحو الواجب الالتزام الراسخ والانخراط الوثيق للمجتمع الدولي في عملية السلام، لا سيما في نشره ثلاث بعثات للأمم المتحدة، بدءا ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ووصولا إلى بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويدين الطرفان إذن للمجتمع الدولي، فضلا عن شعب أنغولا، بالسعي بحسن نية إلى ترسيخ التقدم المحرز حتى الآن، والى إعادة تأكيد التزامهما ببناء الدولة. ولو كان لهما أن يضطلعا بالمهام الصعبة الماثلة أمامهما، بما في ذلك تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني وإدماج قوات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية، فإنهما سيحتاجان إلى تطوير علاقات الثقة المتبادلة بينهما. وكخطوة أولى في تلك العملية، يحدو وفد بلدي أمل وطيد في أن يتمكن الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي من اللقاء في أنغولا في المستقبل القريب بغية توطيد أساس المصالحة الوطنية الحقة. وفي ظل هذه الظروف، أود أن أذكر أن وفد بلدي يؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، مثلما ينص عليه مشروع القرار المعروض علينا.

وثمة تأييد عام لاستمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا بعد إنجاز بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا للمهام الموكولة اليها. ولقد أكد وفد بلدي في بيانه يوم ٢٧ شباط/فبراير، استعداد حكومة اليابان للإسهام في بعثة المتابعة، أي بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، حالما يتم وضع التفاصيل المتعلقة بولايتها وشكلها وإطارها الزمني. وبما أنه تم الآن تجاوز الطريق المسدود للحالة السياسية، فإن اليابان على استعداد للنظر في كيفية الاسهام على أفضل وجه في ذلك الجهد ارتكازا على التوصيات المقبلة للأمين العام ووفقا للاجراءات التي يتخذها مجلس الأمن.

وعلاوة على ذلك، فإن حكومتي على استعداد لمساعدة أنغولا في سعيها إلى إحلال سلام حقيقي وتحقيق المصالحة الوطنية. وإن النداء الموحد الصادر يوم ٢٤ آذار/مارس يتضمن مشاريع إنسانية، فضلا عن المشاريع الرامية إلى تعزيز السلام، وتقوم اليابان بدراسة النداء عن كثب بغية تقرير كيفية إسهامها على أفضل وجه.

وعندما تثبت عملية السلام على مسارها ويحين موعد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في أشد السبل والوسائل فعالية لمساعدة أنغولا في تطوير إمكانياتها الكبرى من حيث الموارد الطبيعية والموارد البشرية على حد سواء وفي إعادة بناء اقتصادها، فإن اليابان ستكون على استعداد للمشاركة النشطة في ذلك المؤتمر.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري الصادق للأمين العام وممثله الخاص، الاستاذ أليون بلوندين بيي على الجهود الدؤوبة التي يبذلانها دعما لعملية السلام في أنغولا. وبغية كفالة أن تؤتي تلك الجهود ثمارها قدر الإمكان، يحدونا الأمل في أن يتعاون جميع المعنيين من أجل تعزيز المصالحة في جميع أنحاء البلد حتى تنطلق عملية بناء البلد. وسيكون لشعب أنغولا حينئذ سبب للاعتقاد بأن المستقبل السلمي والمزدهر هو بانتظارهم.

السيد تشوي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن شعب أنغولا قد وضع خلفه يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أي قبل خمسة أيام، عقدين من الحرب الأهلية المأساوية، واستهل حقبة جديدة من السلام والوفاق. وإن تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية هو أكثر من أي شيء آخر انتصار تاريخي للشعب الأنغولي.

إنه انتصار للتطلعات التي طال أمدها للسلام على قوى الكراهية والعداء المستمرة. وتقدم جمهورية كوريا أحر تهانئها إلى شعب أنغولا وقادتها على ما حققوه. ونتمنى كل التوفيق لشعب وحكومة أنغولا الجديدة وهي تمضي قدما على طريق تضميد جراح الحرب وبناء الأمة من جديد. وستبذل جمهورية كوريا قصارى جهدها في حدود طاقتها لمساعدة الحكومة الأنغولية في هذه المهمة الجسيمة.

وتنصيب الحكومة الموحدة في أنغولا انتصار أيضا للمجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة، التي استثمرت قدرا كبيرا من مواردها النادرة في أكبر عملية في العالم من عمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها. وفي الحقيقة أن أنغولا أصبحت نموذجا آخر للنجاح يهتدى به في سجلات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن

نثني على الأمين العام وممثله الخاص ميتر بيي، وكذلك على كل رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة) لتفانيهم وتضحيتهم.

ونشيد أيضا بالبلدان المراقبة الثلاثة، وهي الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة للدور الحيوي الذي تضطلع بـه في تيسير تنفيذ بروتوكول لوساكا. وتفخر جمهورية كوريا بمشاركتها في جهود السلام من خلال إسهامها بوحدة هندسة في بعثة التحقق الثالثة.

وإذ نرحب ببزوغ مرحلة جديدة تبشر بالخير في عملية السلام الطويلة والشاقة في أنغولا، يجب ألا يغيب عن ذهننا أنه لا تزال هناك مهام سياسية وعسكرية لم تنجز بعد. ونثق بأن التزام الشعب الأنغولي وقادته بتحقيق السلام والمصالحة التزام قوي بما يكفي للتغلب على العقبات القليلة الأخيرة المتبقية في عملية السلام. ولهذا فإننا نتطلع إلى إحراز تقدم سريع في تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، وفي اتمام تشكيل القوات المسلحة الموحدة والشرطة الوطنية، وفي تسريح المقاتلين القدماء. ونرى أن استمرار وجود الأمم المتحدة في أنغولا ضروري إلى أن يترسخ السلام الذي تحقق بعد جهد من خلال التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. ولذلك، سنصوت لصالح مشروع القرار المطروح على المجلس.

وكما ذكر الرئيس دوس سانتوس في خطاب تنصيبه، يقع مستقبل أنغولا الآن في يد الشعب الأنغولي. ولكل شيء وقته، وقد حان الوقت الآن للسلام وللوئام في أنغولا. وأملنا الوطيد أن طاقات وموارد الشعب الأنغولي، التي كانت تهدر قبلا في ساحة القتال، ستكرس من الآن لتعمير ذلك البلد الذي مزقته الحرب. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى رؤية قادة أنغولا وهم يكرسون طاقاتهم وحكمتهم لكسب المعركة الجديدة، وهي تشييد بلد جديد من رماد الحرب، وجعله أكثر ازدهارا، وضمان تمتع شعبهم بمنافع السلام. وهذا اختبار جديد يواجهه قادة أنغولا، وسيحكم التاريخ على مدى حسن أدائهم في ذلك الاختبار.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نرحب بتنصيب الحكومة الأنغولية للوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل. كانت هذه خطوة كبيرة للأمام لشعب أنغولا. ونود أن نتقدم له بالتهانئ على تصميمه على استكمال هذه المرحلة الأساسية في عملية السلام.

ونود أيضا أن نشيد بأعمال الممثل الخاص ميتر بيي وبالأمين العام، الذي ساعدت زيارته في آذار/مارس مساعدة كبيرة على اقناع الأطراف بتصميم مجلس الأمن بشأن هذه القضية. ونتفق مع تقييم الأمين العام ومؤداه أن أنغولا أصبحت أقرب من أي وقت مضى إلى تسوية نهائية. والأمر الحيوي الآن هو كفالة استمرار هذه الدفعة إلى الأمام. فالتأخير قد ميز عملية السلام في أنغولا لمدة أطول مما يجب. ونأمل الآن أن هذا التأخير قد دخل في سجل التاريخ.

وتستحق الحكومة الجديدة دعمنا الكامل. ويرجح أن تكون هذه الأسابيع، بل الأشهر، الأولى فترة للاختبار. فعلى الخصوم السابقين أن يتعلموا أن يعملوا معا. ويجب على الفريق الجديد أن يواجه مسؤوليات الحكومة. وقد اتخذت يونيتا قرارا صحيحا بانضمامها إلى حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ونثق أنها ستضطلع الآن بدور كامل وبناء على جميع مستويات الحكومة الجديدة وعلى النطاق الأوسع للمصالحة الوطنية. ولا نزال نرى أن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي من شأنه أن يكون بادرة نرحب بها وعلامة واضحة على التزام القائدين بأن يجعلا الحكومة الجديدة تعمل لصالح جميع الأنغوليين.

وهناك أعمال سياسية وعسكرية هامة يجب اتمامها في المستقبل القريب. وينص عليها تقرير الأمين العام (S/1997/304). ونوافق على أن برامج إدماج أفراد يونيتا في الجيش الأنغولي والشرطة الوطنية أو تسريحهم يجب الإسراع بها. وترسيخ إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد له أولوية أيضا، ومن المهم أيضا أن يتمكن شعب أنغولا من التحرك في بلده بحرية وأن يجري تبادل السلع دون عوائق. ونأمل أن يكون هناك تقدم سريع في كل هذه المسائل المعلقة بحيث لا تصبح عقبات جديدة في عملية السلام.

ومن عقبات استمرار التقدم في حرية تنقل الأفراد والسلع في أنغولا العدد الهائل من الألغام التي زرعت أثناء الصراع. ونأمل أن يحسم قريبا ما قيل عن التأخير في برنامج إزالة الألغام. وفي هذه الأثناء، نتفق مع توصية الأمين العام بأن تواصل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق

في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة)، كتدبير مؤقت، تقديم الدعم العملي إلى برنامج إزالة الألغام على أساس سداد التكاليف من إدارة الشؤون الإنسانية إلى آخر حزيران/يونيه.

ويشير الأمين العام إلى أنباء اشتراك أنغولا في الصراع الدائر في زائير. ونحن نشاطره قلقه الشديد إزاء هذه الأنباء. ويعلم شعب أنغولا تمام العلم ثمن الصراع المسلح. وعليه أن يمتنع عن أي عمل يؤدي إلى تفاقم الصراع في زائير.

ونتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل مشاركا في أنغولا إلى أن يتم تحقيق هدف التنفيذ الكامل لاتفاقات السلام. ونؤيد توصيته بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة لغاية ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ ووضع بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة في أنغولا بعد ذلك. ومن الأساسي أن تكون ولاية بعثة المراقبين قوية بدرجة تمكنها من أن تكون فعالة. ونعلق أهمية خاصة على عنصر حقوق الإنسان فيها وعلى تخويل البعثة سلطات التحقيق في مزاعم الانتهاكات، وكذلك على برامج الشرطة المدنية والإعلام.

وأخيرا، بالنسبة لمن يطعنون في جدوى الأمم المتحدة والموارد المخصصة لها، فإن مهام بعثة التحقق الثالثة، وهي أكبر عملية لحفظ السلام تضطلع بها الأمم المتحدة في الوقت الحالي، تذكرنا بالدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة، وهي تؤديه بالفعل، في التوصل إلى حل سلمي للصراعات. ولكن إذا أردنا أن نتمكن من مواصلة الاضطلاع بذلك بفعالية، فإننا نحتاج إلى الموارد وإلى القدرة على اتخاذ قرارات في الوقت المناسب تعقبها الإجراءات السريعة إذا كانت متطلبة.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن أبدأ بالإعراب عن تأييد وفد بلدي الكامل للبيان الذي سيدلي به ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي في مرحلة لاحقة من هذه المناقشة.

ويعقد اليوم مجلس الأمن جلسته الثالثة خلال الشهرين الماضيين للنظر في مشكلة أنغولا. وهذه الحقيقة لا تشير إلى أهمية الحالة في ذلك البلد فحسب، بل أيضا إلى التزام المجتمع الدولي إزاء عملية السلام في أنغولا.

والتطورات التي حدثت مؤخرا، وهي اعتماد تشريع يتعلق بالمركز الخاص لقائد يونيتا، وإدماج نواب يونيتا في البرلمان، وأخيرا إنشاء حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، خطوات هامة صوب إرساء السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا. ونود أن نتقدم بالتهانئ إلى شعب أنغولا، والأطراف المعنية، وقادة تلك الأطراف على هذه المنجزات الحاسمة.

ومع ذلك، لا تزال هناك أعمال هامة لم تنجز. ونرى أنه لما كانت حكومة أنغولا الجديدة تتمتع بتأييد كل الأحزاب السياسية، فقد حان الأوان لبذل جهد إضافي للانتهاء من العمل. ويجب أن يدرج في صدر جدول أعمال السلطات الأنغولية الجديدة التطبيع العاجل لإدارة الدولة، واستكمال تشكيل القوات المسلحة الموحدة والشرطة الوطنية، وكذلك الانتهاء من عملية تسريح أفراد يونيتا العسكريين غير العاملين. ويسري نفس الشيء بالنسبة للخطوات الواجب اتخاذها بشأن الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ولا سيما تلك المتصلة بالحالة الإنسانية وبرامج إزالة الألغام.

وإذ نتحدث عن مشكلة الألغام الحادة، نرى لزاما علينا أن نعرب عن قلقنا حيال الوتيرة البطيئة لإزالتها. ويعتقد وفد بلدي أن الحكومة الجديدة في أنغولا، وكذلك الأحزاب التي تتألف منها، ستدلل على التصميم الكافي للتغلب على الصعوبات التي قد تواجهها في طريقها إلى السلام والأمن في أنغولا.

ونأمل أيضا أن يعقد الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافمبي داخل الأراضي الأنغولية مما يعطي دفعة قوية لحل جميع المسائل المعلقة بسرعة.

لقد استثمر المجتمع الدولي لسنوات عديدة موارد كبيرة، بشرية ومادية، في تسوية النزاع الأنغولي. وإذ توشك الآن حكومة وشعب ذلك البلد على اتخاذ الخطوات النهائية في سعيهما المشترك لتحقيق مستقبل سلمي، فإننا نعتقد أن هذه المساعدة الخارجية ينبغي ألا تتوقف. وبالنظر إلى ذلك يؤيد وفد بولندا توصية الأمين العام بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وسيصوت مؤيدا مشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن اليوم. وتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة

للتحقق في أنغولا لمدة ١٠ أسابيع سيتيح الوقت للنظر في طرائق بعثة مستقبلية للمراقبة، وكذلك لإنشاء الآليات والترتيبات للانتقال السلس من العملية العسكرية الحالية في أنغولا إلى شكل آخر من أشكال وجود الأمم المتحدة.

وبينما نرحب بالانجازات التي تحققت في الأيام الأخيرة، ينبغي لنا أن نتذكر كم كان الطريق الأنغولي إلى السلام معقدا. وعليه، فإننا لا نرى أن بوسع مجلس الأمن، بل والمجتمع الدولي بأسره، التغاضي عن التطورات الأخرى في هذا البلد، الذي شاء حظه أن يكون قريبا من منطقة معرضة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ويتشاطر وفد بلدي وجهة نظر الأمين العام بأن أنغولا لم تكن أبدا أكثر قربا مما هي عليه الآن من التوصل إلى الحل النهائي للصراع وتحقيق سلام دائم. والمستقبل المزدهر لذلك البلد يعتمد، كما كان شأنه دوما، على الحكمة والإرادة السياسية لدى القادة الأنغوليين وشعبهم، وكذلك على قدرتهم على حل مشاكلهم وخلافاتهم بصورة سلمية.

وفي الختام، أود باسم وفد بلدي أن أعرب عن أعمق تقديرنا للأمين العام، ولممثله الخاص في أنغولا، السيد بلودين بيي، وللدول المراقبة الثلاث، على جهودهم التي لا تكل والتي تستهدف تعزيز السلام في أنغولا.

ونشيد بجميع الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وعمليات الأمم المتحدة السابقة في أنغولا على شجاعتهم وعلى ما قدموه من تضحيات من أجل مستقبل يسوده السلام في ذلك البلد.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيصوت وفد فرنسا بالتأكيد مؤيدا مشروع القرار الذي سيطرح للتصويت من أجل تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ومنذ اعتماد القرار ١٠٩٨ (١٩٩٧) في شباط/فبراير، أعرب وفد بلدي عن قلقه للتأخيرات التي تؤثر على تنفيذ بروتوكول لوساكا وتعين عليه تبيان أن يونيتا هي المسؤولة أساسا عن تلك التأخيرات. ولكن منذ ذلك التاريخ كان تطور الحالة في أنغولا مشجعا بصورة خاصة، كما يشير إلى ذلك الأمين العام، حيث يبدو للمرة الأولى أن الصراع المدمر يوشك أن يأتي إلى نهايته. إننا نقترب من التسوية، حسبما أشار الأمين العام.

وهذه هي النتيجة المؤاتية لجميع الجهود التي بذلت لمساعدة أنغولا، ولا سيما من جانب الأمين العام وممثله الخاص، السيد بلوندين بيي. ونود، على غرار المتكلمين السابقين، أن نعرب عن امتناننا العميق لهما.

ورحبت فرنسا مؤيدة تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية، التي نصبت رسميا في لواندا في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويؤذن هذا الحدث بمرحلة حاسمة في عملية السلام والمصالحة التي بدئت في لوساكا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وتنصيب الحكومة يفتتح حقبة جديدة في تاريخ البلاد التي أثخنتها جراح ما يزيد على ٢٠ عاما من الحرب الأهلية.

وخلال السنتين المنصرمتين، أيدت فرنسا بالطبع، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، جهود الأمم المتحدة لضمان تنفيذ بروتوكول لوساكا. واليوم، نود أن نؤكد لحكومة أنغولا الجديدة على استعداد السلطات الفرنسية التام تقديم المساعدة النشطة للحكومة الجديدة في مهمة إعادة التعمير وتطوير أنغولا المتصالحة.

وفي حين يتعين على الحكومة الجديدة والشعب الأنغولي تحديد مستقبل بلدهما، فإن فرنسا مقتنعة بأن على المجتمع الدولي أن يظل في أنغولا لتسهيل التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا. وانطلاقا من هذه الروح نرحب بتوصيات الأمين العام بالنسبة لمستقبل وجود الأمم المتحدة في أنغولا بهدف دعم وتعزيز عملية المصالحة الوطنية، التي ستضمن الاستقرار السياسي والتنمية الدائمة في ذلك البلد.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تتسم هذه المناقشة بسمة خاصة لأنها تجري بعد أيام قليلة من وقوع أحداث سياسية هامة في أنغولا. وبالاضافة إلى ذلك، فباجتماع مجموعة من الظروف المؤاتية، فإن مداولاتنا تجري تحت رئاسة ممثل البرتغال، وهو بلد صديق، يرتبط تاريخه ارتباطا وثيقا بأنغولا وبغينيا - بيساو، بلدي. وهذا له دلالته ويبعث على الارتياح.

لقد بدأت الحكومة الأنغولية ويونيتا أخيرا بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية. وهذا بالتأكيد انتصار كبير للأنغوليين، انتصار يتجاوز بعده السياسي الحدود الوطنية لأنغولا، لأنه يستجيب لرغبة المجتمع الدولي برمته في رؤية هذا البلد يخرج من حلقة العنف المفرغة ويكرس نفسه للعمل من أجل رفاه كل مواطنيه دون تمييز. وهناك أسباب عديدة تدفع الأنغوليين إلى الابتهاج والإعراب عن سعادتهم، ويسر العديد منا أن يتشاطروا هذا الابتهاج وتلك السعادة.

نعم، إن الشعب الأنغولي يعتقد أن يوما جديدا قد طلع فجره، وأنه تم الوصول إلى انطلاقة جديدة، وأن أملا جديدا قد بزغ. ويحدونا الأمل بأن لا شيء سيحبط أو يدمر هذا. ويود الشعب الأنغولي أن يضع ثقته في قادته وفي قدرتهم على نكران الذات، ومواجهة تحديات الحاضر من خلال تركيز جهودهم والعمل معا، دونما كلل، من أجل بناء مستقبلهم - وهو مستقبل، كان حتى الأمس غير أكيد وبعيدا لأن سنوات عديدة من المواجهة والتدمير والثكل جعلته غامضا. والأنغوليون مقتنعون أن بإمكان أمتهم أن تبعث ثانية من تحت رماد الحرب.

إن الشعب الأنغولي شعب شجاع لا يتوانى أمام أي محنة شريطة أن يطمأن بأن الطريق الممتد أمامه هو الطريق الصحيح الواجب اتباعه، وأن يقنع بأن تضحيات الحاضر تستحق أن تبذل، وأن المصير - مصيره الذي سلمه لقادته السياسيين، سيحظى بالحماية والدفاع المشرف. ولذلك لا ينبغي القيام بأي شيء يحبط هذا الفيض الجديد من الاعتراف المتبادل أو يخمد هذه الروح الجريئة من حسن الجوار التي يبدو أنها ستسكن في قلوب رجال ونساء ذلك البلد، منذ الآن.

يجب اتخاذ كل خطوة لازمة للاستجابة لصرخات الألم الصادرة من آلاف الضحايا في حرب بشعة استمرت أكثر مما ينبغي. فكل جثة تتخلل طريق السلام يجب أن تكون بمثابة شعلة تضيء الطريق للأعداء السابقين في جهودهم للمضي نحو تحقيق المصالحة الوطنية. لذلك، يجدر أن نذكر تضحياتهم وأن نضمد جروحهم وأن نهتم بمستقبلهم. إن توطيد السلام وبقاؤه في أنغولا سيتطلب مساهمة جميع القوى الحيوية في البلد، في دفعة من الطاقة الوطنية تجمع كل المهارات المتاحة للبلد بانسجام تام.

لقد انتهت الآن مرحلة حاسمة في أنغولا. ونحن نشارك في الفخر الذي يشعر به كل الذين رافقوا الشعب الأنغولي في بحثه الطويل عن السلام. وأذكر بصورة خاصة الأمين العام للأمم المتحدة، الذي سارع، بعد توليه منصبه إلى تبني هذه القضية، ونجح، نتيجة للزيارات التي قام بها إلى لواندا وبابلوندون بصورة خاصة، في تحقيق انفراج محمود في الحالة، وقد عمل ممثله الخاص السيد بلوندين بيي دون كلل لتحقيق تلك الغاية. ولن نستطيع أبدا أن نوفي الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حقهم عن إتمام مهمتهم على أكمل وجه ومن المناسب هنا أن نشيد بذكرى الكثيرين منهم الذين لقوا حتفهم، مع الأسف، ويجب أن نكرس لهم هذا النصر العظيم. ونود أيضا أن نشكر الدول الثلاث المراقبة على مساهمتها.

لقد التزم المجتمع الدولي بكل قواه بالبحث عن حل للأزمة الأنغولية. واضطلعت الأمم المتحدة هناك بأهم عملية من عمليات حفظ السلم التي قامت بها حتى الآن. وقد استلزم الأمر كثيرا من الدعم المالي لضمان حسن سير العملية، مما يوضح جسامة المسؤولية التي نتحملها الآن عن ضمان استمرار سير الأمور على النحو المخطط، من أجل التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، خاصة في مجال إتمام إدماج جنود يونيتا في القوات المسلحة الأنغولية وتدريب الشرطة الوطنية. ولا بد أيضا من توطيد صلات التضامن بين الأنغوليين بضمان وجود إدارة فعالة ومنصفة للدولة، في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، تكون قادرة على أن تبث في كل مواطن شعور بالانتماء إلى البلد الواحد.

ويجب أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة الأنغوليين على أن يتعلموا من جديد العيش معا، وأن يسود بينهم الشعور بالثقة والتفاهم والتعاضد. وما زالت هناك عقبات نفسية كثيرة يجب تذليلها. وجدير بالذكر أن علينا أن نشجع قيام ثقافة سلام وعفو في ذلك البلد. فقد تسببت سنوات المواجهة الطويلة في كثير من الدمار، وعدد كبير من الأرامل والأيتام والمشوهين نتيجة لانفجار الألغام، هم شهود على الفظائع التي يستطيع الإنسان ارتكابها. وكل هؤلاء بحاجة إلى يد تمتد إليهم لمساعدتهم على استعادة المكان الجدير بهم في المجتمع.

لذلك لا بد من تقديم المساعدة الدولية لفترة طويلة مقبلة. وهذا هو سبب تأييدنا لتحليل الأمين العام

والتوصيات الواردة في تقريريه الأخيرين. فقد اقترح مبادرات وهياكل يرى وفدي أنها تتفق مع التحديات الراهنة وتراعي تماما الحقائق الجديدة التي يجب أن يتعايش معها الشعب الأنغولي في المستقبل. ونرى أن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أمر ضروري لتدعيم ما تحقق بالفعل وضمان إتمام الأهداف المبينة في بروتوكول لوساكا. ونأمل التقيد بالجدول الزمني المقرر للانسحاب التدريجي للعنصر العسكري، دون أن يمس ذلك، بأي حال من الأحوال، عملية السلام ككل.

إن اقتراح الأمين العام المتعلق بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، جدير بكل اهتمامنا لأنه يراعي ضرورة الإبقاء على التوازن السياسي الذي تحقق بالفعل وتهيئة الظروف اللازمة كي يتولى الأنغوليون ذاتهم المسؤولية عن مستقبلهم. وهذه البعثة ستساعد أيضا الأنغوليين على صقل نظام حكمهم الجديد الذي تتمثل أحد مسؤولياته الرئيسية في أن يكفل لجميع المواطنين التمتع الكامل بحقوقهم المدنية والسياسية. ولذلك، لا بد من قيام المجتمع الدولي، في هذا الصدد بمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والمالي على السواء.

لقد أعربنا عن ترحيبنا البالغ بالتقدم المحرز في عملية السلام في أنغولا. وقد حرص بلدي، غينيا - بيساو، في جميع مراحل مسيرة أنغولا الطويلة نحو الحرية والسلام، على الإعراب عن تضامنه مع الشعب الأنغولي، هذا الشعب الشقيق الذي تربطنا به علاقات قرب وروابط تاريخية كثيرة. ونأمل أن يستجيب الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، بما يتميزا به من حكمة ورحابة صدر، إلى نداء شعبهما الذي ينضم إلى باقي المجتمع الدولي لدعوتهما إلى لقاء بروح من الأخذ والرد، لكي يختما بشكل نهائي عملية المصالحة الوطنية في أنغولا.

السيد العربي (مصر): لا شك أن إعلان تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا يوم ١١ نيسان/أبريل الجاري يمثل تطورا إيجابيا هاما ترحب به مصر. ونشيد بإنجازات سياسية أخرى كثيرة تمت مؤخرا في أنغولا، لعل أهمها وصول أغلبية نواب اليونيتا إلى لواندا وشغلهم لمقاعدهم في الجمعية الوطنية وكذلك إقرار القانون الخاص بوضع السيد سافيمبي ودوره في الحياة السياسية في أنغولا، وكلها إنجازات هامة لا يقلل من آثارها وجود بعض السلبيات التي تعود في الأغلب إلى بقايا من الشكوك المتبقية من الحرب الأهلية المدمرة التي استمرت ما يزيد على عقدين.

إن ما تحقق في أنغولا هو بحق انتصار لإرادة السلام وتجسيد لآمال الشعب الأنغولي في حياة مستقرة آمنة تتيح له أن يبدأ في ممارسة حقه الطبيعي في الحياة والتنمية وهي إنجازات لم تكن لتتحقق دون الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة وللأمين العام وللممثل الخاص بلونديين بيي والدعم الذي تقدمت به دول الترويكا الثلاث. وفضلا عن ذلك فإن مشاركة نحو ثلاثة عشر رئيس دولة في حفل مراسم تنصيب الحكومة الجديدة لهي خير دليل على مدى ما يوليه المجتمع الدولي ولا سيما الدول الافريقية من اهتمام لترسيخ السلام في أنغولا وإلى جهود التنمية الاقتصادية فيها.

يود وفد مصر أن يشير إلى أن هذه التطورات السياسية الإيجابية لم يواكبها تقدم على نفس المستوى على صعيد الجوانب العسكرية - التي لا تزال معلقة - من اتفاق لوساكا وأهمها عملية نزع أسلحة المدنيين وتمكين الحكومة من بسط نفوذها على كامل أراضي الدولة، وإدماج العناصر المنتقاة من أفراد اليونيتا في الجيش الوطني الموحد. كل هذه مسائل لا تزال معلقة، ويأمل وفد مصر أن يتم إيجاد حلول عاجلة لها في المستقبل القريب، ولعل ترتيب لقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي قريبا داخل أنغولا يكون خطوة نحو تسوية هذه المسائل بشكل نهائي.

يؤيد وفد مصر تأييدا كاملا توصيات الأمين العام الواردة في تقريريه الآخيرين حول مستقبل تواجد الأمم المتحدة في أنغولا لا سيما المتعلقة منها: أولا: بإنشاء بعثة جديدة للمراقبة (UNOMA) في أول تموز/يوليه المقبل خلفا لبعثة التحقق الثالثة بحيث تضطلع بمهام مراقبة استكمال تنفيذ الطرفين لالتزاماتهما العسكرية المعلقة فضلا عن دعم المصالحة الوطنية. وثانيا: الاحتفاظ بالممثل الخاص في لواندا مع توفير الدعم البشري المناسب لمهمته.

إننا نتفق كذلك مع تقدير الأمين العام من أن أنغولا تحتاج اليوم إلى دعم ومساعدة المجتمع الدولي ربما أكثر من أي وقت مضى، فالحرب كما نعلم جميعا قد دمرت

المرافق الأساسية للدولة ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية.

ومن ناحية أخرى لقد أفرزت الحرب ما يقرب من عشرة ملايين لغم أرضي بحيث أصبح لكل مواطن في أنغولا لغم أرضي. هذا فضلا عن وجود أكثر من مليون مشرد داخل حدود أنغولا ونحو ٣٠٠ ألف لاجئ في الدول المجاورة. هذه بإيجاز ظروف المرحلة المقبلة أمام حكومة أنغولا. وهي ظروف تحتم على المجتمع الدولي وأجهزة الأمم المتحدة المعنية تقديم كافة الدعم والمساعدة الممكنة لتحقيق آمال وتطلعات الشعب الأنغولي المشروعة في حياة أفضل. ومصر من جانبها لن تبخل بأي دعم أو مساعدة ممكنة للشعب الأنغولي الشقيق.

وختاما سيادة الرئيس إن وفد مصر يؤيد مد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى نهاية حزيران/يونيه المقبل، وسوف يصوت وفد مصر لصالح مشروع القرار المطروح أمام المجلس.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر بلدي بشكل خاص أن يشارك في هذه المناقشة التاريخية عن أنغولا، وهي المناقشة التي تجري في منعطف هام في تاريخ ذلك البلد العاصف. لقد كانت الرحلة بحثا عن سلام دائم ووطيد في أنغولا شاقة للغاية. فأهل أنغولا عانوا أكثر من ٢٥ سنة من الحرب الأهلية المدمرة. وقد عاشوا في ظلام اليأس والأسى. وشهدوا مقتل أحبائهم أو تشويههم وحرموا من وعد الأمل لفترة طويلة.

وإزاء هذه الخلفية فإننا نحتفل مع الشعب الأنغولي بإيذان عهد جديد زاخر بإمكانيات السلام الدائم، كما تشهد على ذلك تنصيب حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

إن مشاركة كينيا في عملية السلام تعود إلى الفترة السابقة لاستقلال أنغولا فلقد اختار القادة الثلاثة لحركات التحرير الأنغولية، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا ويونيتا - كينيا كمكان لإجراء محادثات السلام بينهم تحت رئاسة الآب المؤسس لجمهوريتنا الرئيس الراحل مزي جومو كينياتا، الذي ساعد على التوصل إلى أول اتفاق سلام بعد ستة أيام من المحادثات الحاسمة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٥، في مقر الدولة المعروف بناكورو.

وإذ يخاطب الجمع بعد حفل التوقيع، بينما قام القادة الثلاثة، السيد أوغستينو نيتو والسيد هولدن روبرتو، والسيد جوناس سافمبي، بمعانقة ومصافحة بعضهم لبعض، وسط تسهيلات مشتعلة بالحماس من الوزراء الكينيين، والصحفيين المحليين والأجانب، فإن الرئيس كينياتا ناشد القادة الأنغوليين أن يتحدوا داخل بلدهم من أجل تنفيذ التدابير التي اتفقوا عليها لإحلال السلام والأمن والحرية في أنغولا. وقد اتفق القادة الثلاثة، من بين ما اتفقوا عليه، على وقف القتال وتهيئة أجواء التسامح السياسي والوحدة الوطنية في إطار التنوع الايديولوجي والسياسي لأنغولا.

وعقب هذا الاتفاق مضوا إلى مدينة ممباسا الساحلية التي قاموا فيها مع الرئيس الراحل بزرع شجرة تين ترمز إلى الأمل والتجدد - كصلاة من أجل السلام. ولكن للأسف، لم تر ثمار هذه النهاية السعيدة النور حتى اليوم.

وكما كان زرع شجرة التين آنذاك يرمز إلى الأمل فإن تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية الآن يمثل الأمل، والإيمان، وتطلعات الشعب الأنغولي إلى سلام دائم في بلده.

والاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها بين الأطراف بما في ذلك أداء نواب يونيتا لليمين، تشكل في رأينا خطوة حاسمة نحو التحقيق الكامل لاتفاق لوساكا، بل ومعلما بارزا في عملية السلام الأنغولية. ولدى كينيا أمل وقاد في أن يرد قادة أنغولا الآن بعض الجميل إلى شعبهم، بأن يتحولوا بشكل حاسم من عهد المواجهة والمناورة، إلى عهد التسامح والروح التوفيقية والأخوة. ونحن نشجعهم بشدة على ذلك.

إن الانجازات التي تحققت حتى الآن لم تكن ممكنة لولا الجهود الجماعية الحثيثة وتشجيع العديدين. ونود أن نخص بالذكر هنا الدور الرائع الذي أداه الممثل الخاص للأمين العام الاستاذ الوين بلونديين بيي وأن نثني عليه. فإن جديته ومثابرته في وجه العديد من الصعوبات والظروف العصيبة، بالإضافة إلى الجهود الدؤوبة للدول المراقبة الثلاث، البرتغال، والاتحاد الروسي، والولايات

المتحدة، وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية، وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى، فازتا أخيرا بقصب السبق.

دعوني أخفف تفاؤلي الحذر بحث جميع الأطراف المعنية على ألا تتوانى في جهودها من أجل تحقيق الحسم النهائي للصراع. ونفس الطاقة التي انفقناها على تحقيق السلام ينبغي أن تبذل لضمان ألا تكون هناك رجعة في هذه العملية. ونحن الآن في المرحلة الأخيرة من سباق طويل، فلنضاعف جهودنا، ولا يغب شريط النهاية عن نظرنا.

وبالرغم من هذه الانجازات التي تم التوصل إليها بمشقة بالغة والتي تستحق الثناء، فإن وفدي يدرك أن هناك حاجة إلى الكثير من العمل. وأملنا أن تسارع روح المصالحة السائدة من وتيرة تنفيذ الجوانب المتبقية من عملية السلام. وستنظر اللجنة المشتركة قريبا في أمر الإسراع بإدماج جنود اليونيتا الذين تم اختيارهم في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية، ونتمنى لها التوفيق. ومما يشغل بالنا أن البرنامج المقترح للتسريح السريع لأفراد اليونيتا الزائدين عن الحاجة في المناطق الوسطى والجنوبية لم يتم تنفيذه. بسرعة، مما أدى إلى مزيد من الصعوبات بالنسبة لجنود اليونيتا وأسرهم.

وإن استئناف عملية تجريد السكان المدنيين من السلاح ينبغي أن يستمر في نفس الوقت. والعدد الكبير من الغائبين والهاربين من مراكز الاختيار والتسريح ما زال يثير قلقنا بسبب احتمالات الانفجارات العشوائية هنا وهناك. وإن إزالة جميع نقاط التفتيش غير الشرعية التي يحتفظ بها الطرفان مع التدابير الأخرى ستساعد على التطبيع وبسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد. وبهذه الروح الجديدة نعتقد أن اللقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد وناس سافمبي في أنغولا سيمثل تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة نحو تعزيز المصالحة الوطنية.

إن التقدم الذي أحرز تقدم سياسي ونحن نرى أن الرحلة الأكثر صعوبة، أي رحلة إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تبدأ الآن بشكل حثيث. فالحرب التي عانى منها ذلك البلد الشقيق أدت إلى خسائر جسيمة. والبنيات الأساسية لأنغولا قد أصبحت مدمرة. فالمدارس والمستشفيات وشبكات المياه والطرق، والسكك الحديدية - عماد المجتمع المدني - تحتاج إلى أن يعاد بناؤها كله من جديد.

لهذه الأسباب علينا الآن أن نساعد أنغولا. إن خيوط السلام التي نسجت بتلك الرقة لا بد من دعمها، ونحن نحض القادرين على السخاء، ومن واجب المجتمع الدولي أن يستجيب للحالة. ويعتقد وفدنا أن مرحلة التعمير بعد الصراع في أنغولا هي المرحلة الأخيرة في تلك المعضلة.

نحن على اقتناع بأن للأمم المتحدة دورا نشطا مستمرا في أنغولا، ونحن متفقون مع توصية الأمين العام في الوثيقة S/1997/304 المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا للمرة الأخيرة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونوافق أيضا على ضرورة وجود ترتيب لاحق يساعد على توطيد السلام الجديد والمصالحة الوطنية فيما بين الشعب في أنغولا. ومن ثم سيؤيد وفدنا مشروع القرار المعروض على المجلس.

وختاما نود أن نعرب عن أطيب تمنياتنا لشعب أنغولا، وأن نناشد القادة الأنغوليين، كإخوة ننتمي وإياهم إلى قارة واحدة، إعطاء الفرصة للسلام، ويطن في أذني كلمات مؤسس دولة كينيا حين أعرب قبل ٢٥ عاما عن الثقة في أن:

"كينيا وأنغولا ستواصلان تعاونهما وتقوية علاقاتهما المثمرة لمصلحة شعبي البلدين".

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تثني الولايات المتحدة على الحكومة السابقة ويونيتا وتهنئهما على الأحداث الأخيرة في لواندا، بما فيها موافقة الجمعية الوطنية في ٨ نيسان/أبريل على قانون يضفي مركزا وتكريما خاصا على رئيس أكبر جناح للمعارضة، وعودة أعضاء يونيتا إلى البرلمان في ٩ نيسان/أبريل، والأهم من ذلك كله تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في ١١ نيسان/أبريل. هذه الأحداث إنما هي علامة على تخطي أكبر العقبات أمام عملية السلام، تلك اللحظة التي اتحدت فيها الأحزاب من جديد في كيان واحد يركز على الهدف المشترك وهو تحقيق حياة أفضل لجميع الأنغوليين.

إننا ندرك جميعا أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية ليس غاية في حد ذاته وأنه لا يقوم وحده ضمانا لنجاح عملية السلام. فسيأتي وقت في المستقبل يختلف فيه الشركاء الجدد في الحكومة اختلافا شديدا على مسائل

السياسة وسيشعرون بالاحباط إزاء العملية، إلا أن إقامة حكومة الوحدة كان خطوة أساسية إلى الأمام ويمثل التزاما بالتعددية السياسية والمصالحة. ويجب على الفرقاء المضي معا على الطريق والعمل معا للبناء على الأساس الذي وضعوه في الأسبوع الماضي.

ولا شك أن كثيرا من الأعمال تنتظر الإنجاز. ومن أهم الأولويات الإدماج السريع للعناصر المختارة من الأفراد العسكريين السابقين في يونيتا في القوات المسلحة والشرطة وتجريد الآخرين من السلاح. وسوف تحتاج حكومة الوحدة إلى الوحدات المسلحة ووحدات الشرطة هذه، بما فيها العسكريون السابقون في يونيتا، من أجل المهمة الصعبة التالية، وهي بسط إدارة الدولة في جميع أرجاء البلاد. ولا بد من أن يعمل الطرفان بشكل وثيق لضمان شمول السكان في المناطق التي ليست تحت سيطرة الحكومة حتى الآن بالحماية القانونية والمعاملة الإنسانية التي يتمتع بها سائر الأنغوليين.

وتقع مسؤولية خاصة على الحزب الأكبر، وهو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، لضمان معاملة يونيتا كشريك حقيقي وإعطائها أدوارا مهمة تؤديها في الحكومة، وإتاحة الموارد الكافية لها للقيام بتلك الأدوار. وتقع على يونيتا أيضا مسؤولية كبرى لضمان نجاح حكومة الوحدة. وإننا نحث بقوة رئيس يونيتا، السيد سافمبي، أن يستفيد من المركز الخاص الذي أنشئ من أجله بأن يقابل الرئيس دوس سانتوس في أنغولا على فترات متقاربة ليشاركه وجهات نظره - ونأمل أن يلتقي السيد سافمبي مع الرئيس دوس سانتوس في أقرب فرصة - وندعو جميع أعضاء حكومة الوحدة إلى العمل في إطار تعاوني لتحقيق حكم فعال وتمثيلي في أنغولا.

ولا يزال للمجتمع الدولي دور مهم في دعم عملية المصالحة الوطنية والتعمير. إننا إذ نقرر اليوم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ فإنما نعرب في الوقت نفسه عن عزمنا على النظر في بعثة مراقبة تالية لمساعدة الأطراف على إكمال المهام المتبقية في عملية السلام. وتحتاج أنغولا إلى دعم دولي في مجالات أخرى هي نزع السلاح وإعادة التوطين، ومساعدة اللاجئين، وإزالة الألغام، وتقوية الديمقراطية والحكم، والإصلاح الاقتصادي والتطوير الإداري. وقد التزمت الولايات المتحدة بتقديم ٩٠ مليونا من الدورات مساعدة في هذا العام، وندعو سائر الدول الأعضاء إلى تقديم تعهدات كبيرة.

ومع نضوج عملية السلام يزداد قلقنا إزاء التقارير المتواصلة عن التدخل الأنغولي في الصراع في زائير، إن مزيدا من زعزعة الاستقرار في زائير لن يكون من مصلحة أفريقيا. وإننا ندعو جميع الأنغوليين إلى وقف هذه الأعمال فورا وإلى تقديم دعمهم الكامل للجهود الدولية التي يقود خطاها الممثل الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، السيد سحنون، من أجل التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات على أساس خطة الأمم المتحدة للسلام ذات النقاط الخمس.

وختاما، تود الولايات المتحدة أن تثني على الجهد الخارق الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، السيد اليون بلونديين بيي، في تحقيق قيام حكومة الوحدة الوطنية، ونتمنى لحكومة الوحدة كل نجاح في إكمال المهام المتفق عليها في بروتوكول لوساكا وفي إرساء أساس متين للسلام والرخاء في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يزال على قائمة المتكلمين عدد لا بأس به. وسيعقد الاجتماع التالي للمجلس لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول أعماله في الساعة ١٥/٣٠ بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥